ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Education Problems in the Lebanese Parliament 1943-1945

Dr. Qutaiba Ali Jasem Al. Subaihi

College of Education for Humanities- University of Anbar

* *Corresponding author: E-mail* :
ed.qutaiba.ali@uoanbar.edu.iq
٠٧٨٢٣٥٣٧٣٢٧

Keywords:
Lebanon
Parliament
Riad El Solh
Abdel Hamid Karami
France

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 19 Jan 2022
Available online 23 Mar 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The research talks about the problems of education in Lebanon during the era that followed the declaration of Lebanon's independence from November 1943 until the end of the Second World War in 1945. The second cabinet, led by Abdel Hamid Karami, had the most prominent role in addressing these problems through the reforms witnessed by the Lebanese Parliament.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.3.1.2023.13

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit

مشكلات التعليم في مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣ – ١٩٤٥

د. قتيبة علي جاسم شرقي الصبيحي/ كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعه الانبار

الخلاصة:

يتحدث البحث عن مشاكل التعليم في لبنان خلال الحقبة التي تلت اعلان استقلال لبنان منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وتمحور البحث حول وزارتين الاولى كانت بعهد رياض الصلح، اذ تم طرح مشاكل التعليم التي نوقشت في مجلس النواب اللبناني، بينما كانت للوزارة الثانية بقيادة عبد الحميد كرامي الدور الابرز في معالجة تلك المشاكل عن طريق الاصلاحات التي شهدها مجلس النواب اللبناني.

الكلمات المفتاحية: لبنان، مجلس النواب، رياض الصلح، عبد الحميد كرامي، فرنسا.

مقدمة :

عاشت لبنان أوضاعا صعبة اثناء الحرب العالمية الثانية١٩٣٩ – ١٩٤٥ شملت مختلف نواحي الحياة اليومية نتيجة لظروف الحرب وتداعياتها التي تركت في لاقتصاد اللبناني ازمة كبرى شملت اثارها مجالات الحياة كافة و شهد قطاع التعليم في جميع مستوياته تدهورا كبيرا و مشاكلات كثيرة انعكست على العملية التعليمية بشكل عام، اذ شهدت الهيئات التدريسية ظروفا صعبة نتيجة لسوء الظروف الاقتصادية التي خلفتها الحرب فانخفاض المستوى المعاشي مع تسرب التلاميذ وقلة توفر الموارد المالية لاستحداث البنى التحتية للمدارس، او فتح مدارس ذات اختصاصات مختلفة كل هذه المشاكلات لم يغفل عنها اعضاء مجلس النواب الذين سعوا من خلال جلساته و مناقشاته الى ايجاد الحلول لهذه المشكلات الكبيرة التي هددت كيان المجتمع اللبناني في الصميم بانتشار الامية والجهل و عد خطرا كبيرا على تقدم لبنان و مستقبلة .

تم اختيار مشكلات التعليم في محاضر مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣ – ١٩٤٥ ،لان مجلس النواب في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٣ صوت على تغيير الدستور اللبناني وتحريره من القيود الانتدابية واعتبر هذا التاريخ بداية استقلال للبنان على الرغم من المآخذ على هذا الاستقلال وانتهى الموضوع مع نهاية الحرب العالمية الثانية باستسلام اليابان في ١١ اب ١٩٤٥.

المبحث الاول: مشكلات التعليم اثناء وزارة رياض الصلح[١]١٩٤٣– ١٩٤٥.

إن قطاع التعليم من القطاعات الكبيرة في لبنان والذي ضم حوالي ثلث السكان والية ترجع كل القطاعات الاخرى، فهو الرافد الوحيد لها والمؤثر بشكل فعال في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الامر الذي جعله محط اهتمام مجلس النواب اللبناني كونه يعاني من مشاكلات تمثلت بقلة المدارس والمعينين من المدرسين و المعلمين الذي انعكس سلبا على القطاع التعليمي الى الحد الذي لفت انظار اغلب اعضاء مجلس النواب الذين قاموا بدورهم في العمل على اصلاح قطاع التعليم من خلال مناقشة مشكلاته في العديد من جلساته و وضع الحلول المناسبة لتلك المشاكلات[٢].

كان من اهداف اول جلسة لمجلس النواب اللبناني بعد تغيير الدستور و اعلان الاستقلال هو رفع المستوى الثقافي للشعب اللبناني بهدف المحافظة على الجمهورية اللبنانية من الانهيار وتقديم الخدمة التي تساعد على تقدم المجتمع اللبناني في مجال التعليم والرقي الثقافي[٣]، وكان الاهتمام باللغة العربية وجعلها لغة البلاد الرسمية و التشجيع على نشرها في مختلف مجالات الحياة واتخاذها لغة التعليم الاولى

في المستويات الدراسية كافة من اولويات واهداف وزارة رياض الصلح التي شكلت في ٧ تشرين الاول ١٩٤٣[٤]. التي رفعت شعار محاربة الامية و الجهل من خلال جعل التعليم اجباريا في المرحلة الابتدائية والعمل على نشرة في جميع الاراضي اللبنانية و تطوير التعليم الثانوي من خلال وضع منهاج خاص تشرف علية الحكومة لكي يهيئ الشباب فكريا ليكونوا قادرين على فتح افاق كبيرة امام التعليم العالي الذي يعول علية لبنان من اجل فتح افاق جديدة لتطوير البلاد في المجالات الثقافية والاقتصادية ، وهذا الامر يتطلب الاهتمام بالتعليم الزراعي والصناعي لتهيئة الكوادر المتعلمة التي تكون قادرة على خلق فرص عمل جديدة من اهدافها انتشال لبنان من الاوضاع التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وتخفيف الضغط على ميزانية الدولة بدفع العناصر المتعلمة الى ايجاد فرص عمل جديدة تعتمد على التعليم الثقافي والزراعي والصناعي كونها توفر للموظفين مردودات مادية تساهم في تخفيف الضغط على الوظائف المحدودة التي يمكن للدولة ان توفرها في تلك الاوضاع الصعبة التي عاشها لبنان خلال سنوات الحرب العالمية الثانية [٥].

تقدم النائب نسيب الداوود[٦] في ١٥تشرين الاول ١٩٤٣ بطلب الى الحكومة بفتح مدارس على نفقة المعارف في القرى المحتاجة لرفع المستوى التعليمي ومحاربة الجهل والامية والتخلف[٧] وقد احيل هذا الطلب الى الحكومة للنظر في امكانية تنفيذه او تشريع القوانين التي تساعد على حل هذه المشكلات وهو امر اكده النائب جورج زوين[٨] كبير السن في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٣ في مجلس النواب طالبا من الحكومة النظر الى احتياجات الشعب من غير محاباة بهدف تحقيق المنفعة في عموم المناطق اللبنانية[٩]،وفي الجلسة نفسها اكد رئيس مجلس النواب صبري حمادة[١٠] على ضرورة ان تعمل لجان مجلس النواب واعضاء المجلس على خدمة الشعب اللبناني كلا من خلال الواجب الذي كلف به ، كما دعا الحكومة الى تنفيذ برنامجها فيما يتعلق بتطوير التعليم ومجالاته المختلفة[١١]،وقدم النائب جورج عقل[١٢] في ٢٠تشرين الاول ١٩٤٣ مقترح انعاش القرى اللبنانية الذي تضمن مشاريع نشر التعليم بفتح مدارس رسمية مجانية في مجمل القرى اللبنانية ، ووافق رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء على احالة هذا الاقتراح الى الحكومة لدراسته واصدار قانون به ،وايده النائب محمد فضل[١٣] في ذلك لما له من اهمية في رفع المستوى الثقافي لعموم الشعب اللبناني[١٤] ،وقدم رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء شرحا وافيا عن مشاريع الحكومة التي باشرت في تنفيذها ومنها بناء مدارس جديدة في عموم الاراضي اللبنانية من اجل النهوض بالواقع التعليمي في لبنان لمواجهة التحديات التي يواجهها الجيل الجديد في لبنان[١٥] ،الا ان تقرير لجنة الاشغال العامة و اللجنة المالية المشرفة على المشروع الانشائي قد اتخذت قرارا بنقل مخصصات المدارس العامة الى المحافظات فتنفق فيها بوجوه اخرى حسب حاجة كل منطقة [١٦] .

يتضح مما تقدم ان الحكومة اللبنانية ممثلة بنواب الشعب و رئيس مجلس الوزراء في بداية العهد الاستقلالي وفي خضم ظروف الحرب العالمية الثانية اولت اهمية كبير لقضية التعليم لما لها من مردود

ايجابي على استقرار لبنان وتقدمة في المجالات كافة ،اذ يعد الجهل والامية البيئة المناسبة لجميع امراض المجتمع .الا انه بسبب ظروف الحرب والوضع الاقتصادي المتردي في لبنان حولت اعتمادات بناء المدارس الى ذات المحافظات لتصرف في امور هي اهم من بناء المدارس وكان غلاء المعيشة يضغط بشكل كبير على واقع المجتمع في لبنان .

ومما يدلل على وجود ازمة في مجال التعليم هو ورود طلبات الى مجلس النواب اللبناني تطالب الحكومة بتعيين معلمين في المدارس الرسمية و طلبات من الاساتذة والمعلمين في المعاهد العلمية والمدارس الرسمية يطالبون مساواتهم بالموظفين والنظر بأمورهم المعاشية[١٧] .

وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقا بان الحرب العالمية الثانية تركت اوضاعا خاصة على لبنان وتأثر بها التعليم في مراحلة و مستوياته كافة ، فضلا عن تأخير بناء المدارس او رفع المستوى المعاشي للكوادر التعليمية .

إن الزيادة في تكاليف المعيشة والغلاء الفاحش لم يغب عن فكر النائب عبدالله اليافي[١٨] الذي اجرى مقارنة بين تكاليف المعيشة في كانون الاول ١٩٣٩ ومعدلة في الشهر نفسة لعام ١٩٤٣ فوجد ان النسبة ارتفعت بنسبة تسعة اضعاف عما كانت علية في كانون الاول ١٩٣٩[١٩]. وعطفا على ما تقدم فقد اقرت حكومة رياض الصلح في موازنة عام ١٩٤٤ زيادة عدد الموظفين المعينين على وزارة التربية الوطنية الى (١٢٥ معلما ومعلمة) و(١٥ خادما) و تعيين(٣٥ معلما) للغة العربية للتدريس في المدارس الارمنية و تعين(٥ اطباء) و ممرضتين في المدارس الرسمية[٢٠]،وفي عام ١٩٤٣ كان عدد المعلمين الرسميين الموظفين على ملاك وزارة التربية الوطنية يشكل نسبة (٣١،١٣%) من مجموع عدد المعلمين في المدارس الرسمية والخاصة والاجنبية، بسبب ميلهم للتدريس في المدارس الخاصة نتيجة تدني المرتبات في المؤسسات الرسمية بسبب الازمة الاقتصادية وندرة تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لهم[٢١]،فضلا عن انشاء تعليم زراعي كما اسست مصلحة للشباب وانشاء مجمع علمي وقد بلغت المدارس الرسمية في لبنان ٣٠١ مدرسة و ٧٠٢ مدرسة خاصة بلغ عدد تلاميذها ٥٦٢٤٧ تلميذ، وقد رصدت الميزانية لهذه المدارس الخاصة ٢٠٠٠٠٠ الف ليرة لمساعدة الطلاب في المدارس الخاصة وبلغت ميزانية التعليم الابتدائي ٢٠٣٨٦٤٥ ليرة عام ١٩٤٤ من مجموع الميزانية الكلي البالغ ٣٤ مليون ليرة لبنانية ،وطالب بعض النواب بفتح مدارس جديدة مع زيادة عدد المدارس ذات التخصص الزراعي واتفق الجميع واقروا ضرورة اشراف الوزارة على المدارس الخاصة ، لان استقلال لبنان لا يمكن ان يكون سليما ما لم يكن الشباب مثقفين تثقيفا صحيحا[٢٢] .وفي هذا السياق قال رئيس مجلس الوزراء رياض الصلح((المدرسة هي اصلح تربة لغرس الفضائل ولألقاء هذه البذور الصالحة في النفوس ،وعلى ذلك ستكون عنايتنا بالمعارف عناية واسعة وعميقة))[٢٣] .

إن اعلان حكومة رياض الصلح عزمها تنفيذ جميع الاصلاحات التي من شانها ان ترتقي بالتعليم في مجلاته لم يحل دون توجيه الانتقادات لها من قبل اعضاء مجلس النواب اللبناني على اعتباره سلطه رقابية فقد انتقد النائب كاظم خليل[٢٤] عمل الحكومة في مجال التربية والتعليم وان الاصلاحات التي وعد بتنفيذها رئيس الحكومة رياض الصلح ما هي الا حبر على ورق ، مؤكدا انه ليس هناك ما يثبت وعوده فيما يتعلق بجعل التعليم الابتدائي الزاميا وتعزيز التعليم الزراعي والصناعي[٢٥] ،فيما اشاد عدد كبير من النواب بدور الحكومة اللبنانية برئاسة رياض الصلح في مجال نشر التعليم في المناطق النائية و مراكز المدن عن طريق قيامها ببناء عدد كبير من المدارس الحكومية في جميع المدن اللبنانية و توابعها[٢٦].وسعت وزارة التربية الوطنية على تأليف لجان مهمتها وضع برامج و مناهج جديدة للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وذلك في ١٤ اب ١٩٤٤ شارك في هذه اللجان ممثلون عن المدرس الرسمية والخاصة الا انها لم تصدر قراراتها اثناء مدة بحثنا [٢٧] .

ان هذا الاختلاف في المواقف من نشاط الحكومة وقراراتها في مجال نشر التعليم في لبنان يعود الى ان المنتقدين كانوا مستعجلين في مطالبة الحكومة في تحقيق تعهداتها في مجال التعليم اما المؤيدون والمدافعون عنها فقد التمسوا لها العذر لأنها لم تعمر سوى عشرة اشهر في ظروف صعبة جدا، لا سيما اذا ما علمنا ان ظروف الحرب العالمية الثانية القت بظلالها على لبنان .

لتحقق حكومة رياض الصلح اهداف برنامجها الحكومي في مجال التعليم وردا على الانتقادات الموجهة لها اعلن رئيس الوزراء بالوكالة و وزير التربية الوطنية حبيب ابو شهلا[٢٨] ان عددا من المدارس سوف تبنى في محافظات لبنان وان لجنة هندسية عكفت على وضع التصاميم للمدارس التي ارادت الحكومة انشاؤها بطريقة المناقصة[٢٩] ،وايدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني اللبناني هذا المسعى الحكومي وطلبت ان تكون مناهج التعليم مستوحاة من الروح والمصلحة الوطنية وهذا الطلب تزامن مع ورود طلب الى مجلس النواب اللبناني من قرى البترون يطالبون الحكومة بضرورة انشاء مدارس لتعليم ابنائهم[٣٠] ،وحرصا من الحكومة على تشجيع نشر التعليم بين ابناء الشعب اللبناني فأنها اقرت استثناء معاهد التعليم[٣١] من ضريبة الدخل[٣٢] .

سارت حكومة رياض الصلح على تنفيذ برنامجها الوزاري وعندما وجه النائب رشيد بيضون سؤلا الى الحكومة وذكرها انها في عام ١٩٤٣ اتخذت قرارا في انشاء ١٤٠ مدرسة وانه تم انشاء جزاء من هذا العدد واجلت البقية الى العام ١٩٤٤ لأنها كانت تحتاج الى فتح اعتمادات مالية[٣٣]، ادى مجلس النواب اللبناني دورا رقابيا كبيرا فيما يتعلق بتنفيذ الحكومة للمشروع الانشائي ،اذ توجه النائب يعقوب الصراف[٣٤] بسؤاله عن المراحل التي وصل اليها ذلك المشروع وتأخرها في تنفيذه، ولا سيما فيما يتعلق بأنشاء المدارس في عدد من القرى اللبنانية رغم ارسال الحكومة المهندسين مختصين عملوا على تخطيط

ابنية المدارس في تلك القرى ،وفي جلسة ٣٠كانون الاول ١٩٤٤رد نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير التربية الوطنية حبيب ابو شهلا بان الاعتمادات المالية التي خصصت لبناء تلك المدارس لا تكفي ما لم يكون هناك مساعدة من الميسورين من اهالي تلك القرى وان الاعتمادات لا تمثل الا ثلث المبلغ المرصود لتلك المدارس مما كان سببا في تلكا بناء المدارس في القرى اللبنانية طالبا من النواب مساعدة الحكومة بجمع المبلغ المتبقي وهو الثلث من اهالي القرى اللبنانية[٣٥] .

يبدو بأن حكومة رياض الصلح عملت في ظروف استثنائية مرت بها لبنان ولكن تلك الظروف لم تحول دون السير قدما في محاولة انتشال التعليم في لبنان من ما كان يعانيه من مشاكل مختلفة سواء في مجال بناء المدارس الجديدة في مجمل قرى لبنان او تجهيز المدارس الموجودة باحتياجاتها لتطوير العملية التعليمية من معلمين و تطوير للمناهج وفق روح الاستقلال مع ضرورة الاشراف على المدارس الخاصة التي كانت موجودة على ارض الواقع.

المبحث الثاني : حكومة عبد الحميد كرامي[٣٦] و دورها في معالجة مشكله التعليم ١٩٤٥.

القى رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي بيانة الوزاري في ٢٠كانون الثاني ١٩٤٥ واكد فيه ان حكومته ستواصل الاهتمام بنشر الثقافة و التعليم في منتهى ما يمكن تحقيقه، لاسيما في المناطق التي لم تتوفر فيها المدارس للدراسة الاولية[٣٧] ،وفي هذا السياق نصح النائب سامي الصلح[٣٨] الحكومة اذا كانت تسعى بشكل جاد الى حل مشاكلات لبنان عليها توجيه الجيل الجديد عن طريق استحداث المدارس المهنية التجارية والزراعية والصناعية والحربية والبحرية والاثرية لاستخراج خيرات البلاد المدفونة تحت الارض و توجيه الجيل الى العمل الحر المنتج في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية ،ولما عجزت الحكومة عن فتح مثل تلك المدارس بسبب ظروف الحرب والازمة المرافقة لها اقترح عليها في جلسة ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٥ أرسال البعثات الى الدول الصديقة والشقيقة كما طالبها بتوحيد التعليم الابتدائي والاكثار من فتح المدارس الرسمية ، لأنها تساعد على تحقيق الوحدة الوطنية الصحيحة حسب اعتقاده[٣٩] ، وايده النائب جورج عقل في قضية فتح مدارس جديدة واضاف لها فتح كلية عسكرية تضاف الى المعاهد والكليات فتكون المدرسة الحربية اللبنانية لتخريج الضباط و الجنود وتشكيل الحرس الوطني لتكون نواة للجيش اللبناني ويحق لكل شباب لبنان الانضمام لهذه المدرسة التي ستعمل على تعزيز الوحدة الوطنية والدفاع عن استقلال لبنان ،و رد رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي على هذه الاقتراحات بان الحكومة اللبنانية تسعى بشكل جدي الى تأسيس جيش لبناني خالص مهمته الدفاع عن سيادة لبنان لضمان الاستقلال وانها رصدت في ميزانية ١٩٤٥ مبلغ خمسه مليون ليرة لهذا الجيش وهي مستعدة لان تزيد ذلك المبلغ اذا اقتضت الحاجه[٤٠] .

وفي هذا السياق خصص مجلس النواب اللبناني جلسة ٢٦ نيسان ١٩٤٥ لمناقشة الحالة الاقتصادية لمحاولة وضع الحلول لمشاكلات البلاد واكد النائب سامي الصلح ان من اسباب زيادة المصروفات فتح اعتمادات للمعارف و فتح مدارس جديده مما ساهم في زيادة التضخم وان من ضمن الاقتراحات لحل هذه الازمة الاقتصادية ومعالجة التضخم هي اصلاح برامج التربية والتعليم من خلال جعلها ذات صبغة وطنية قومية منتجة توجه الشباب الى الاستفادة من المجالات الزراعية والصناعية و التجارية وهي تحقق الغاية المنشودة في نظم التربية والتعليم وهذا لن يتحقق الا بعد افتتاح مدارس انموذجية حديثة[٤١] ، كما اكد رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي بان حكومته تجدد تأكيدها السابق بالالتزام امام مجلس النواب بتنفيذ برنامجها الحكومي الهادف الى تحقيق تطلعات الشعب اللبناني ومنها اصلاح برامج التربية والتعليم لما لها من دور كبير في تنشئة جيل جديد يكون قادر على خلق افضل الفرص للنهوض بواقع لبنان الثقافي والسياسي والاقتصادي و الاجتماعي لضمان استقرار لبنان و تطوره والمساعدة على المحافظة على الاستقلال و نالت الحكومة بهذا الاعلان تأييد اعضاء مجلس النواب اللبناني الذين قدموا الشكر للحكومة على ما حققته من انجازات و ما تسعى لتحقيقه في سبيل الارتقاء بالواقع اللبناني[٤٢] .

اعترفت الحكومة التي يتراسها عبد الحميد كرامي بشكل صريح ان من اسباب عجز ميزانية الدولة هي المصروفات على ادارة المدارس الرسمية وتعيين ١٥٠ معلما جديدا ،و شراء ارض جديد بسعر ٢٠٠ الف ليرة لبنانية لبناء مدرسة زراعية اقترح انشائها في بيروت ، يضاف لها مصروفات رياضية و لوازم لإدارة مقر وزارة التربية الوطنية واحتياجاتها بقيمة ١١١٠٦٠ الف ليرة لبنانية فضلا عن ميزانية التعليم الابتدائي التي بلغت ٢٠٨٣٣٦٣ ليرة من قيمة ميزانية لبنان الكلية البالغة ٤٣ مليون ليرة لعام ١٩٤٥، وهي مبالغ لا بد من صرفها لان نشر التعليم و محاربة الجهل والامية يصب في مصلحة تقدم لبنان و تطوره[٤٣] ،ورغم كل هذه المصروفات المادية والبشرية في مجال التربية و التعليم ومحاربة الامية الا ان نائب البقاع رفعت قزعون[٤٤] وجه انتقاد شديد اللهجة الى الحكومة بإهمال منطقة البقاع الزراعية من الناحية التربوية لاحتياجها الى بناء مدارس رسمية للمرحلة الابتدائية فضلا عن مطالبته بنقل مكان المدرسة الزراعية المقترح انشاؤها في بيروت الى البقاع التي تتميز بكونها منطقة زراعية و فيها طاقات شبابية قادرة على ان تساهم تلك المدرسة المقترح انشاؤها في تطوير خبراتهم التي يملكونها في المجال الزراعي وفي الوقت نفسه تساهم في رفع المستوى التعليمي في منطقة البقاع وهي بذلك تحقق احدى اهداف حكومة عبد الحميد كرامي في نشر التربية والتعليم في عموم الاراضي اللبنانية وهو امر يسعى مجلس النواب اللبناني لتحقيقه لما له من فوائد كبيره على الارتقاء بثقافة المجتمع التي احدى ميزاتها تحقيق العدالة بين جميع المناطق اللبنانية في توزيع الخدمات الضرورية ومنها نشر التعليم و محاربة الجهل[٤٥] .

عكف اعضاء مجلس النواب على دراسة كل المشاكل التي تحول دون الارتقاء بمستوى التربية والتعليم في لبنان من خلال البحث في العوامل التي تؤدي الى تأخر الارتقاء بالمستوى العلمي ومحاولة ايجاد الحلول لها ، وكانت اهم الحلول المقترحة تتمثل بان يجب ان يكون من يمارس مهنة التعليم الابتدائي حاصل على شهادة البكالوريا كما يجب اصدار قانون يصنف المعلمين حسب الشهادة التي يحملونها وفي جلسة ١٧ ايار ١٩٤٥ اجاب نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير التربية الوطنية بالوكالة نقولا غصن[٤٦]بان هناك مشروع قانون تحت الدراسة يسير بهذا الصدد، كما ان حكومة عبد الحميد كرامي فتحت اعتمادات لبناء مدارس جديدة في لبنان و تعيين ١٥٠ معلما جديدا يضاف الى ١٩٥٥ معلما وعامل خدمة موجودين فعلا في سلك التعليم الرسمي ، وطالب النائب عادل عسيران[٤٧] في جلسة ١٧ ايار ١٩٤٥ ان تهتم الحكومة بنوعية المعلمين المناط به تعليم الجيل الجديد القيم الاصيلة وحب الوطن والوحدة والدفاع عن الاستقلال والعمل على انشاء جيل تسيطر عليه الحكومة من خلال برامجها التعليمية و تغيير المناهج لكي تخدم تلك الاهداف والاعتماد على معلمين مؤهلين بهدف تحقيق السياسة التعليمية المخطط لها ،دون اهمال الجوانب المادية التي تتعلق برواتب المعلمين و محاولة زيادتها و فتح دورات تستوعب اعداد كبيرة من الطلاب في مدرسة دار المعلمين التي اوكل لها مهمة تخريج اعداد من المعلمين المؤهلين لتحقيق اهداف وزارة التربية الوطنية والحكومات المتعاقبة في لبنان والتي كان اهمها هو التأكيد على رفع المستوى الثقافي للأجيال الجديدة ومحاربة الجهل والامية من خلال جعل التعليم الابتدائي الزاميا على الجميع وان هذه الاهداف لا تتحقق الا بوجود مجموعة من المعلمين الاكفاء ،وفي الجلسة نفسها اكد وزير التربية الوطنية بالوكالة نقولا غصن ان للتعلم الزراعي والصناعي دورا في تحقيق هذه الاهداف وان الحكومة تسير بخطى ثابته نحوها[٤٨] ،ولتحقيق هذه الغاية فان حكومته اقرت ميزانية وزارة التربية الوطنية التي رصدت للتعليم الابتدائي الرسمي مبلغ ٢٠٨٣٣٦٣ مليون ليرة من مجموع ميزانية لبنان البالغة ٤٣ مليون ليرة لبنانية لعام ١٩٤٥[٤٩]. كما سعت وزارة التربية الوطنية الى تشكيل لجنة مهمتها وضع برامج ومناهج جديدة للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي في ١٣ حزيران ١٩٤٥ شارك فيها ممثلون عن المدارس الرسمية والخاصة وافضت الى اتخاذ قرارات تتعلق في جعل اللغة العربية الزامية في مادتي التاريخ والجغرافيا والحساب والعلوم في المرحلة الابتدائية في حين جعلت مادتي العلوم والرياضيات في المرحلة المتوسطة اختيارية اما بالعربية او الاجنبية الا ان القرارات التي تهدف الى اعادة تنظيم الدروس في المراحل الثلاث لم تصدر الا في تشرين الاول عام ١٩٤٦[٥٠]

.

تعهد رئيس مجلس الوزراء عبد الحميد كرامي بان حكومته تولي عناية خاصة بالتعليم من خلال تأليف لجنة من اهل الخبرة والاختصاص لوضع مناهج التعليم على اسس صحيحة تتفق مع روح الاستقلال وان حكومته تراعي الكفاءات دون سواها في اختيار المعلمين وفي وضع المناهج التعليمية

وعكفت الحكومة على زيادة الاعتمادات المالية للمعارف بما يضمن ازدهارها و تبث الطمأنينة في نفس اهل النشء الجديد بان الحكومة تهدف الى ان تثقف هذه الاجيال الجديدة[٥١] .

وحقق مجلس النواب اللبناني و حكومتي رياض الصلح و عبد الحميد كرامي بعض اهدافهما في مجال النهوض بالتعليم في لبنان من خلال ان التعليم الرسمي الذي شهد اقبالا ملحوظا نتيجة لارتفاع نسبة استقبال الطلبة الملتحقين بالمدارس الرسمية قياسا الى الطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة او الاهلية فبعد ان كانت نسبة الطلبة في المدارس الرسمية قد بلغت ٢٠% مقابل ٨٠% للطلبة الملتحقين في المدارس الخاصة او الاهلية لعام ١٩٤٤ نجد ان النسبة قد تغيرت لصالح ارتفاع نسبة الطلبة الذين التحقوا بالمدارس الرسمية التي بلغت ٣٥% مقابل ٦٥ % لصالح الطلبة الذين التحقوا في المدارس الخاصة او الاهلية لعام ١٩٤٦[٥٢] .

كما ان عدد المدارس الرسمية قد ازداد من ٣٠١ مدرسة في العام الدراسي ١٩٤٣ – ١٩٤٤ الى ٣٠٨ في العام الدراسي ١٩٤٤ – ١٩٤٥ ، ورافقت هذه الزيادة في عدد المدارس الزيادة في عدد المعلمين فبلغ عددهم في العام الدراسي ١٩٤٢– ١٩٤٣ ٤٢١ معلما وازداد عددهم في العام الدراسي ١٩٤٣– ١٩٤٤ الى ٦١٢ معلما و معلمة ثم ارتفع في العام الدراسي ١٩٤٤ –١٩٤٥ الى ٨٨٧ معلما ومعلمة ،و تزامن ذلك مع تزايد اعداد التلاميذ الذين التحقوا بالمدارس الرسمية من ٢٦٦٦٢ تلميذا للعام الدراسي ١٩٤٣ – ١٩٤٤ الى ٣٠١١١ تلميذا في العام الدراسي الذي يليه، اما ميزانية التعليم فقد ارتفعت من ١٦٨٤٢٥٢ مليون ليرة لبنانية للعام ١٩٤٣ الذي بلغت القيمة الكلية للميزانية ٢١٢٤٢٠٠٠٠ مليون ليرة ،وارتفع هذا المبلغ الى ٢٠٣٨٦٤٥ مليون ليرة من مخصصات ميزانية التعليم الابتدائي للعام ١٩٤٤ ،لتصل الى ٣٥٣١١١٨ مليون ليرة للعام ١٩٤٥ من القيمة الكلية للموازنة البالغة ٤٣٣١٤٥٠٠ مليون ليرة لبنانية[٥٣] .

الخاتمة

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان حكومة رياض الصلح عملت في ظروف استثنائية بعد حصول لبنان على الاستقلال والتي تزامنت مع احداث الحرب العالمية الثانية و حاولت النهوض بالواقع التعليمي في لبنان من خلال زيادة المخصصات المالية لوزارة التربية الوطنية للعمل على انشاء مدارس جديدة و رفد المدارس الاخرى ببعض احتياجاتها من كوادر تربوية واحتياجاتها الضرورية سواء في توفير المناهج التعليمية و تطويرها والاشراف على المدارس الرسمية والخاصة التي كانت موجودة مع الاخذ بنظر الاعتبار قلة الموارد المالية الذي كان يحول دون تحقيق اهداف وزارة التربية الوطنية ومطالب النواب في تطوير العملية التربوية في مدارس لبنان كافة، كما ان حكومة عبد الحميد كرامي سارت قدما في اصلاح قطاع التربية ولتعليم بمختلف الطرق ومواصلة المسيرة التي ابتداها سلفة

رياض الصلح لإدراكه لأهمية تنشئه الاجيال الجديدة وفق روى تربوية و تعليمية تلائم وضع لبنان بعد الاستقلال وانحصرت هذه الاصلاحات في بناء مدارس جديدة و فتح مدارس ذات تخصصات مختلفة و زيادة الاعتمادات المالية لوزارة التربية الوطنية حسب احتياجات البلاد و تهيئة معلمين مؤهلين لتحقيق هذه الاهداف دون اغفال للأهمية الخاصة لتغيير مناهج التعليم بصورة تحقق طموحات الحكومة اللبنانية في تنشئة اجيال تؤمن بعروبة لبنان و مكانته المتميزة في المنطقة وتدافع عن الاستقلال من خلال الابداع في خلق الفرص الجديدة التي يمكن بواسطتها ايجاد الحلول لمشاكل لبنان في مجال التربية والتعليم ورفع المستوى الثقافي لعموم ابناء المجتمع و تخفيف الضغط على ميزانية الدولة ذات الموارد المحدودة . وكانت هذه الانجازات التي حققتها حكومتي رياض الصلح و عبد الحميد كرامي نتيجة واقعية لما ابداه عدد من النواب في الاهتمام بحل بعض مشاكلات التعليم من خلال تقديم الاقتراحات ورفع التوصيات الى الحكومة ومناقشتها في سبيل تحقيق تطلعات النواب في حل مشاكلات التعليم ، دون ان تغفل الحكومة دورها في الاشراف على التعليم الخاص الذي كان منتشرا في لبنان بشكل كبير خلال مدة الدراسة.

هوامش البحث:

[١]) رياض رضا الصلح ١٨٩٤-١٩٥١:ولد صيدا تنقل مع والدة بين المدن السورية والتركية بسبب وظيفته وتعلم من مدارس المدن المختلفة درس الحقوق في الاستانة وحصل على اجازة منها ،بداء الكفاح مبكرا فكان احد اعضاء المنتدى الادبي عارض الاتحاد والترقي ونفي مع والدة الى الاناضول ١٩١٦- ١٩١٨ بعد الاحتلال الفرنسي لسوريا ولبنان غادر الى مصر ومنها الى اوربا شارك في المؤتمر السوري الفلسطيني في جنيف وساهم في العمل على تحرير سوريا ولبنان من الانتداب عاد الى بيروت عام ١٩٣٥ و استغل في المحاماة و كان عروبيا انتخب نائبا عن محافظة الجنوب ١٩٤٣، ١٩٤٧ و ١٩٥١ اصبح رئيسا للوزراء سنوات ١٩٤٣،١٩٤٤ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ساهم عام ١٩٤٣ في تغير الدستور و الغاء المواد الانتدابية و تعرض للاعتقال ساهم في توقيع اتفاقية جلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان اغتيل في عمان في ١٥ ايلول ١٩٥١ . للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ،رياض غنام ،المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية و أعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١ -٢٠٠٦ (بيروت ،٢٠٠٧) ،ص ٣١٣ -٣١٤

[٢]) عدنان الامين ،التعليم في لبنان زوايا و مشاهد ،ط ١، دار المجد ،بيروت ،١٩٩٤،ص ١٣.

[٣])الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٤٣ محضر الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٤٣.

[٤])الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٤٣ محضر الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٤٣.

[٥])المصدر السابق .

[٦]) نسيب سليم الداوود ١٨٨٠- ١٩٥٢: ولد في البقاع و درس في المدارس السورية حاز العلم مارس العمل السياسي ضد الدولة العثمانية اعتقل و حوكم في دمشق وسجن في سوريا ناهض الاحتلال الفرنسي و شارك في تأييد الثورة السورية ١٩٢٥ ، انتخب نائب عن البقاع دورتي ١٩٣٧ و ١٩٤٣ شارك في بعض لجان المجلس منها لجنة الزراعة والمالية العامة والصحة شارك في معركة الاستقلال وكان يؤمن الاتصال بين مجموعة ثوار راشيا و ثوار بشامون عرف بتواضعه وهو عضو الكتلة الدستورية التي يراسها بشارة الخوري كما كان من انصار رياض الصلح توفي في ٧ شباط ١٩٥٢ و وارى جثمانه التراب في قرية الحلوة مسقط راسة . للمزيد ينظر :عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق.

[٧])الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٤٣ محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٣.

[٨]) جورج زوين ١٨٧٢- ١٩٥٣: ولد في بلدة يحشوش تلقى علومه في مدرسة المزار في غزير انهى دراسته الثانوية في كلية اليسوعيين في بيروت عين في عام ١٩٠٥ في متصرفية جبل لبنان وانتخب نائب في ادارة المتصرفية عام ١٩٠٧ وعين قائمقام عن قضاء البترون عام ١٩١٤ انتخب نائبا عن جبل لبنان ١٩٢٥ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٣ ،١٩٥١ انتخب عضوا في لجان منا المالية و الشؤون الخارجية والسياحة انتخب بمنصب كبير السن خلال سنوات ١٩٤٣،١٩٤٤،١٩٤٦، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ،١٩٥١ ، ١٩٥٢ وكان ابرزها اول جلسة عشية الاستقلال في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٣ عرف بنزعته التحررية ومحاربته للفساد اطلق علية النمر اللبناني توفي في ١٣ اذار ١٩٥٣ ، للمزيد ينظر :عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص ٢٤٢.

[٩]) الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الثاني محضر الجلسة الاولى المنعقدة في ١٩ تشرين الاول لسنه ١٩٤٣.

[١٠]) صبري سعدون حمادة: ولد في الهرمل حي الوقف عام ١٩٠٥ دخل مدرسة الهرمل الرسمية عام ١٩١١ حفظ القران الكريم في عام ١٩١٥ نفى جمال باشا السفاح عائلة ال حمادة الى الاناضول ،عادة اسرته الى لبنان عام ١٩١٩ انصرف الى العمل السياسي مبكرا انتخب نائبا للمرة الاولى نائبا عن البقاع عام ١٩٢٥ ثم انتخب في جميع الدورات لغاية عام ١٩٧٢ عمل في الكثير من لجان المجلس و كان رئيس للبعض منها كما عمل وزيرا في وزارات عدة و اصبح رئيس للمجلس النيابي لاول مرة في ٢١ ايلول ١٩٤٣ ثم تكرر تسلمة لهذا المنصب ٢١ مرة قام بدور اسياسي لتحقيق الاستقلال عارض مشروع ايزنهاور و حلف بغداد وكان مؤيدا للتيار العربي القومي نبه الى خطر الحرب الاهلية قبل اندلاعها عام ١٩٧٥ كان من انصار التيار الشهابي ، للمزيد ينظر :عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ص ١٦٧ – ١٦٩.

[١١]) الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الثاني محضر الجلسة الاولى المنعقدة في ١٩ تشرين الاول لسنه ١٩٤٣

[١٢]) جورج فاضل عقل١٩٠٢–١٩٦٠: ولد في الدامور وتلقى علومه الأولية فيها درس الحقوق في الجامعة اليسوعية ونال إجازة المحاماة عام ١٩٣٣، انتسب إلى الكتلة الوطنية بعد تأسيسها وبقى أمينا للسر لغاية عام ١٩٤٥ ، انتخب نائبا عن جبل لبنان في دورات ١٩٤٣، ١٩٥٣، ١٩٥٧ كان عضوا في عدة لجان في المجلس منها الخارجية، الصحة، التربية توفى في عام ١٩٦٠، للمزيد ينظر:عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص ٣٦٢.

[١٣]) محمد فايز الفضل ١٩١٢ – ١٩٨٦ :ولد في النبطية تلقى علومة في مدارس صيدا نال شهادة الفلسفة من الجامعه الوطنية في عالية انتخب نائبا عن الجنوب للدورات ١٩٤٣ و ١٩٤٧ و ١٩٥٣ و ١٩٥٧ عمل في لجان الصحة والاشغال والمالية عين وزيرا للبرق والريد عام ١٩٤٤ . ، للمزيد ينظر :عدنان محسن ضاهر. ص ٤١٣ – ٤١٤..

[١٤]) الدور التشريعي الخامس العقد العادي الثاني محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٣.

[١٥])الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الثاني محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢٤ شباط ١٩٤٤ .

[١٦])الدور التشريعي الخامس العقد العادي الاول الجلسة الاولى المنعقدة في ٢١ اذار ١٩٤٤.

[١٧])الدور التشريعي الخامس العقد العادي الاول الجلسة الثامنة المعقودة في ٩ ايار ١٩٤٤.

[١٨]) عبدالله عارف اليافي١٩٠١– ١٩٨٦: ولد في بيروت تلقى علومه في الكلية العثمانية ثم انتقل إلى الإباء اليسوعيين فدرس الحقوق ونال الإجازة سنه ١٩٢٣، ثم نال شهادة الدكتوراه من السوربون عام ١٩٢٦ وكان أول مسلم من الشرق ينال هذه الشهادة ،تعاطى النشاط السياسي منذ نشأته انتخب نائبا عن بيروت للدورات ١٩٣٧، ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٦٨ ،تقلد منصب رئيس الوزراء للأعوام ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٦، ١٩٦٦، ١٩٦٨،تميزت سياسته بالاعتدال قاوم سياسة الأحلاف للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص ٥٣٩– ٥٤٠

[١٩]) الدور التشريعي الخامس العقد العادي الاول الجلسة الثامنة المعقودة في ٩ ايار ١٩٤٤،

[٢٠]) الدور التشريعي الخامس العقد العادي الاول الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٣٠ ايار ١٩٤٤.

[٢١]) حسان حلاق ،قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية ،بيروت ،ط٤، ٢٠١٦ ،ص ٣٦٨.

[٢٢])الدور التشريعي الخامس العقد العادي الاول الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٣٠ ايار ١٩٤٤.

[٢٣]) الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الثالث محضر الجلسة الاولى المنعقدة في ١١ تموز ١٩٤٤.

[٢٤])كاظم اسماعيل خليل ١٩٠٢– ١٩٩٠:درس الابتدائية في مدرسة الفرير في صيدا واكمل الثانوية في الجامعة الامريكية في بيروت ثم نال شهادة الحقوق من معهد الحقوق في دمشق مارس مهنة المحاماة منذ عام ١٩٣١ شغل

منصب قاضي طرابلس والدامور ١٩٣٣ – ١٩٣٦ انتخب نائب عن الجنوب ١٩٣٧، ١٩٤٣ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٧ ، ١٩٧٢ ولغاية وفاته انتخب عضوا في لجان التربية الوطنية والمالية والعدلية والاقتصاد الوطني والزراعي والاصطياف وعين وزيرا مرات كثيرة منها وزيرا للزراعة عام ١٩٥٣ و للصحة عام ١٩٥٤ وللبريد عام ١٩٥٥ وللاقتصاد عام ١٩٥٨ و وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٧٢ ووزيرا للعدل عام ١٩٧٣ شارك في تأسيس المجلس الشيعي الاعلى واسس مع كميل شمعون حزب الوطنيين الاحرار و ساهم في انشاء الحلف الثلاثي عام ١٩٦٨ وأيد المبادرة السورية عام ١٩٧٦ وشارك في مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩ توفي في ٢٢ نيسان ١٩٩٠ و دفن في دمشق بمأتم رسمي حضرة قادة سوريون ولبنانيون. للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص ١٩٧ –١٩٨.

[٢٥]) الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الثالث محضر الجلسة الاولى المنعقدة في ١١ تموز ١٩٤٤.

[٢٦]) المصدر نفسة.

[٢٧]) حسان حلاق ،قضايا العالم العربي ،ص ٣٦٥.

[٢٨]) حبيب سليم ابو شهلا١٩٠٢– ١٩٥٧:من بلدة ميمس قضاء حاصبيا مواليد بيروت ١٩٠٢ تلقى علومة في المدرسة الانكليزية ثم الجامعة الامريكية في بيروت ونال شهادة البكالوريوس في العلوم و سافر الى فرنسا ودرس الحقوق في السوربون ونال الدكتوراه فيها عام ١٩٢٤ وعاد الى لبنان عام ١٩٢٥ وفي عام ١٩٢٨ انتخب نائب عن بيروت وتكرر الامر في السنوات ١٩٣٧، ١٩٤٣ ، ١٩٤٧، ١٩٥١ عمل في لجان مختلفة داخل مجلس النواب و وزيرا للتربية الوطنية والسياحة والاصطياف والصحة والاسعاف وشغل منصب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ما بين ١١ – ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ ابان فترة اعتقال السلطات الفرنسية رئيس الجمهورية بشارة الخوري وريس الوزراء رياض الصلح في قلة راشيا وقام بمهام الرئاستين في معركة الاستقلال مع رئيس مجلس النواب صبري حمادة و وزير الدفاع الامير مجيد ارسلان الى بشامون واستمر في التعاون معهما حتى عودة الحكومة الشرعية من المعتقل توفي قبل ان يتزوج عام ١٩٥٧ .للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص ١٨ –١٩.

[٢٩])الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الثالث محضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ٢٦ ايلول ١٩٤٤.

[٣٠]) الدور التشريعي الخامس العقد العادي الثاني محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٤ .

[٣١] الدور التشريعي الخامس العقد العادي الثاني محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٤.

[٣٢]) ضريبة الدخل :و تتمثل الضرائب على الدخل في تلك الضرائب التي تتخذ من الداخل وعاءا لها، أي ان المادة الخاضعة للضريبة هو الدخل الذي يتولد للشخص الطبيعي او المعنوي .وبما ان الدخل وعاء هذه الضرائب من الاجدر ان نحدد المفهوم الدقيق للدخل بغية تحقيق غايتين الاولى حتى تشمل الضريبة بعض الاموال التي لا تعد من قبيل الدخل والثانية عدم تهرب بعض العناصر التي تعد من قبيل الدخول ،عادل العلي ،المالية العامة والقانون المالي و الضريبي ،ج ١،مكتبة الجامعة ، الشارقة ،٢٠١١ ،ط ٢،ص ٢٤٣..

[٣٣]) الدور التشريعي الخامس العقد العادي الثاني محضر الجلسة التاسعة المنعقدة في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٤.

[٣٤]) يعقوب ابراهيم الصراف ١٩٠٦– ١٩٨٨:من مواليد محافظة الشمال ١٩٠٦ درس الابتدائية في مدرسة القرية والمتوسطة والثانوية في مدرسة الفرير في طرابلس ثم في المدرسة الطبية الفرنسية و تخرج طبيبا انتخب نائبا عن قضاء عكار سنوات ١٩٤٣، و ١٩٥١ و ١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ عمل عضوا في لجان الاشغال العامة ، التربية الوطنية ، الفنون الجميلة ، الصناعة والبرق والانباء شغل منصب وزير الصحة عام ١٩٦٤ يحمل عدة اوسمة من لبنان واليونان والصين . للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص٣٠٥– ٣٠٦.

[٣٥])الدور التشريعي الخامس العقد العادي الثاني محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في ٣٠كانون الاول ١٩٤٤ .

[٣٦]) عبد الحميد رشيد كرامي ١٨٩٣ – ١٩٥٠ :ولد في طرابلس تلقى علومه في مدارسها الرشيدية منهيا الشهادة الثانوية تولى منصب مفتي طرابلس تولى حكم طرابلس في عهد حكومة فيصل رفض الانتداب و قاد النضال الوطني ضد المحتل الفرنسي كان من دعاة الوحدة العربية انتخب نائبا عن الشمال عام ١٩٤٣ وكان من دعاة الاستقلال و تعديل الدستور كان من ضمن الزعماء الذين اعتقلهم الفرنسيون في ١١ تشرين الاول ١٩٤٣ عين رئيسا لمجلس الوزراء في كانون الثاني ١٩٤٥ شارك في توقيع ميثاق الجامعة العربية و انتساب لبنان الى هيئة الامم المتحدة وانشاء الجيش اللبناني في اب ١٩٤٥ عارض بشارة الخوري في انتخابات ١٩٤٧ شارك في انشاء حزب الاستقلال اسس في عام ١٩٤٧ حزب الشباب الوطني ،. للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص٤٣٣ – ٤٣٤ .

[٣٧]) الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الثاني محضر الجلسة الاولى المنعقدة في ٢٠كانون الثاني ١٩٤٥ .

[٣٨]) سامي عبد الرحيم الصلح ١٨٨٧– ١٩٦٨: ولد في مدينه عكا الفلسطينية التابعة لولاية بيروت العثمانية تعلم في عكا وبيروت وسالونيكا واسكوبيا ومقدونيا أجاد اللغات اليونانية التركية الفرنسية ثم أكمل الدراسة الجامعية في باريس دافع عن حقوق العرب فطاردته السلطات العثمانية ونفته إلى اسطنبول انتخب نائبا عن بيروت للدورات ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٧، ١٩٦٤ وعمل رئيسا لعدد من اللجان ،تقلد منصب رئيس الوزراء في للاعوام ١٩٤٢، ١٩٤٥، ١٩٥٢، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨عرف بدفاعه عن القضية الفلسطينية والوحدة العربية وعارض سياسة الأحلاف الغربية وأيد سياسة الحياد الايجابي وأدان عدوان ١٩٥٦ على مصر ،له عدة مؤلفات توفى في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٨.للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ، ،ص ٣١٤– ٣١٥.

[٣٩])المصدر نفسة ص ٤٥٩–٤٦٠

[٤٠]) الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الثاني محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٣ شباط ١٩٤٥ .

[٤١])الدور التشريعي الخامس العقد العادي الاول محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٣٠ نيسان ١٩٤٥ .

[٤٢])الدور التشريعي الخامس العقد العادي الاول محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ١ ايار ١٩٤٥ .

[٤٣])الدور التشريعي الخامس العقد العادي الاول محضر الجلسة السابعه المنعقدة في ٨ ايار ١٩٤٥ .

[٤٤]) رفعت حسين قزعون ١٩٠٥ –١٩٦٧ :ولد في البقاع درس في مدرسة عينطورة والمدرسة اليسوعية في بيروت وانهاها في ثانوية سوق الغرب نال الحقوق من جامعه السربون مارس المحاماة في زحلة انتخب نائبا عن البقاع ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ،١٩٥١ ، ١٩٦٤، اشتغل عضوا في لجان الشؤون الخارجية الزراعة و التجارة والتموين المال والموازنة كان من المؤيدين للثورة الاستقلالية ١٩٤٣ اسس سنة ١٩٥٠ حزب شباب البقاع الاستقلالي كان عضوا في الكتلة الدستورية ثم الكتلة الشعبية ، للمزيد ينظر :عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص٤٢٢ –٤٢٣.

[٤٥]) الدور التشريعي الخامس العقد العادي الاول محضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ١٤ ايار ١٩٤٥ .

[٤٦]) نقولا مخايل غصن ١٨٨٣– ١٩٥٥:ولد في بلدة اميون (الكورة) ١٨٨٣ تلقى علومه من عدة مدارس مارس العمل السياسي والاداري عين عام ١٩١٠ مديرا لناحية الكورى الوسطى انتخب عضوا في ادارة متصرفية جبل لبنان عام ١٩١٣ عينة الفرنسيون عضوا عن الارثوذكس في اللجنة الادارية ١٩٢٠ عن الكورة وانتخب نائبا عن الشمال عام ١٩٢٥ اهيد انتخابه ١٩٢٩ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٧ شغل عضوية لجان الزراعة والمعارف والاشغال العامة والسياحة والاصطياف والمالية انتخب نائبا لرئيس المجلس ١٩٤٣ و ١٩٤٦ عين نائبا لرئيس حكومة عبد الحميد كرامي في كانون الثاني ١٩٤٥ وهو من اركان العهد الاستقلالي ١٩٤٣ . للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ،رياض غنام ،المعجم النيابي اللبناني ص ٣٨٩ – ٣٩٠.

[٤٧])عادل عبدالله عسيران ١٩٠٥– ١٩٩٨: ولد في صيدا وتلقى علومه في مدرسة الفرير تخرج استاذا في العلوم السياسية من الجامعة الامريكية عام ١٩٢٩ عاش مناضلا ضد الفرنسين وهو احد سجناء قلعة راشيا عام ١٩٤٣ فانتخب نائب عن الجنوب في دورات ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٣ وعن دائرة الزهراني سنوات ١٩٥٧ ، ١٩٦٠، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ و لغاية ١٩٩٢ انتخب رئيسا لمجلس النواب من ١٩٥٣ ولغاية ١٥ ايلول ١٩٥٩ و جدد انتخابه سبع مرات عين وزيرا للاقتصاد الوطني عام ١٩٤٣ و وزيرا للداخلية عام ١٩٦٩ و وزيرا للعدل ١٩٧٥ و وزيرا للدفاع الوطني ١٩٨٤ كان مناهض للحركة الصهيونية في فلسطين .للمزيد ينظر : للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ،رياض غنام ،المعجم النيابي اللبناني ص ٣٥٨ – ٣٥٩.

[٤٨])الدور التشريعي الخامس العقد العادي الاول محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ١٧ ايار ١٩٤٥ .

[٤٩])المصدر نفسة .

[٥٠]) حسان حلاق ،قضايا العالم العربي ،ص٣٦٥.

[٥١]) الدور التشريعي الخامس العقد الاستثنائي الاول محضر الجلسة الاولى المنعقدة في ١٤ اب ١٩٤٥٤ .

[٥٢]) مها شعيب ، دور مراكز الابحاث في صناعة سياسات اصلاح التعليم في لبنان ، ص ٨٥.

[٥٣]) منير بشور ،الدولة والتعليم في لبنان ،بيروت ،الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ،١٩٩٧،ص ١٣٤– ١٧٧.

Sources

1- Minutes of the Lebanese Parliament

- The Fifth Legislative Round The First Extraordinary Contract of 1943 Minutes of the first session held on September 21, 1943.
- The Fifth Legislative Round The First Extraordinary Contract of 1943 Minutes of the third session held on October 7, 1943.
- The Fifth Legislative Round The First Extraordinary Contract of 1943 Minutes of the Fourth Session held on October 15, 1943.
- The Fifth Legislative Round The Second Extraordinary Contract The minutes of the first session held on October 19, 1943.
- The Fifth Legislative Round, the Second Ordinary Contract, the minutes of the second session, held on October 28, 1943.
- The fifth legislative session, the second extraordinary contract, the minutes of the fourth session, held on February 24, 1944.
- The Fifth Legislative Round The First Ordinary Contract The first session held on March 21, 1944.
- The Fifth Legislative Round The First Ordinary Contract The eighth session, held on May 9, 1944.
- The Fifth Legislative Round The First Ordinary Contract The Twelfth Session held on May 30, 1944.
- The Fifth Legislative Round The Third Extraordinary Contract The minutes of the first session held on July 11, 1944.
- The Fifth Legislative Round The Third Extraordinary Contract Minutes of the Eighth Session held on September 26, 1944.
- The fifth legislative session, the second regular contract, the minutes of the third session, held on November 14, 1944.
- The Fifth Legislative Round, the Second Ordinary Contract, the minutes of the fourth session, held on November 21, 1944.

- The Fifth Legislative Round, the Second Ordinary Contract, the minutes of the ninth session, held on December 28, 1944.
- The fifth legislative session, the second regular contract, the minutes of the tenth session, held on December 30, 1944.
- The Fifth Legislative Round First Extraordinary Contract Minutes of the first session held on August 14, 1945
- The Fifth Legislative Round The Second Extraordinary Contract The minutes of the first session held on January 20, 1945.
- The Fifth Legislative Round Second Extraordinary Contract Minutes of the second session held on February 3, 1945
- The fifth legislative session, the first ordinary contract, the minutes of the fifth session, held on April 30, 1945.
- The Fifth Legislative Session First Ordinary Contract Minutes of the Sixth Session held on May 1, 1945
- The Fifth Legislative Session First Ordinary Contract Minutes of the Seventh Session held on May 8, 1945
- The fifth legislative session, the first ordinary contract, the minutes of the eighth session, held on May 14, 1945.
-The Fifth Legislative Session First Ordinary Contract Minutes of the eleventh session held on May 17, 1945.

2- Arabic sources

- Adel Al-Ali, Public Finance and Financial and Tax Law, Part 1, University Library, Sharjah, 2011, 2nd Edition

- Adnan Al-Amin, Education in Lebanon: Angles and Scenes, I 1, Dar Al-Majd, Beirut, 1994
- Adnan Mohsen Daher, Riad Ghannam, The Lebanese Parliamentary Dictionary, Biography and Translations of Members of Parliamentary Assemblies and Members of Boards of Directors in the Mount Lebanon Mutasarrifiya 1861-2006 (Beirut, 2007.(
- Hassan Hallaq, Issues of the Arab World, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 4th Edition, 2016
- Maha Shuaib, The Role of Research Centers in Making Education Reform Policies in Lebanon
- Mounir Bashour, State and Education in Lebanon, Beirut, The Lebanese Association for Educational Sciences, 1997,